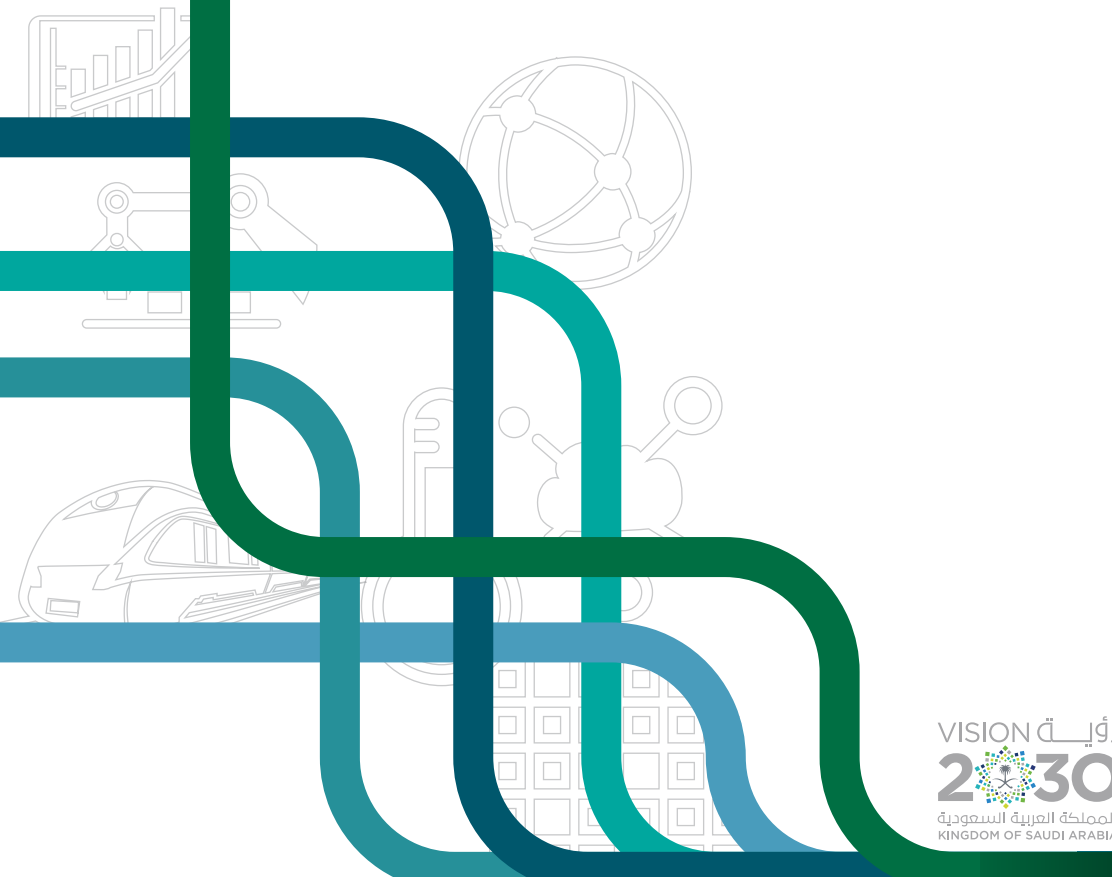


الصندوق
الصناعي



صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund



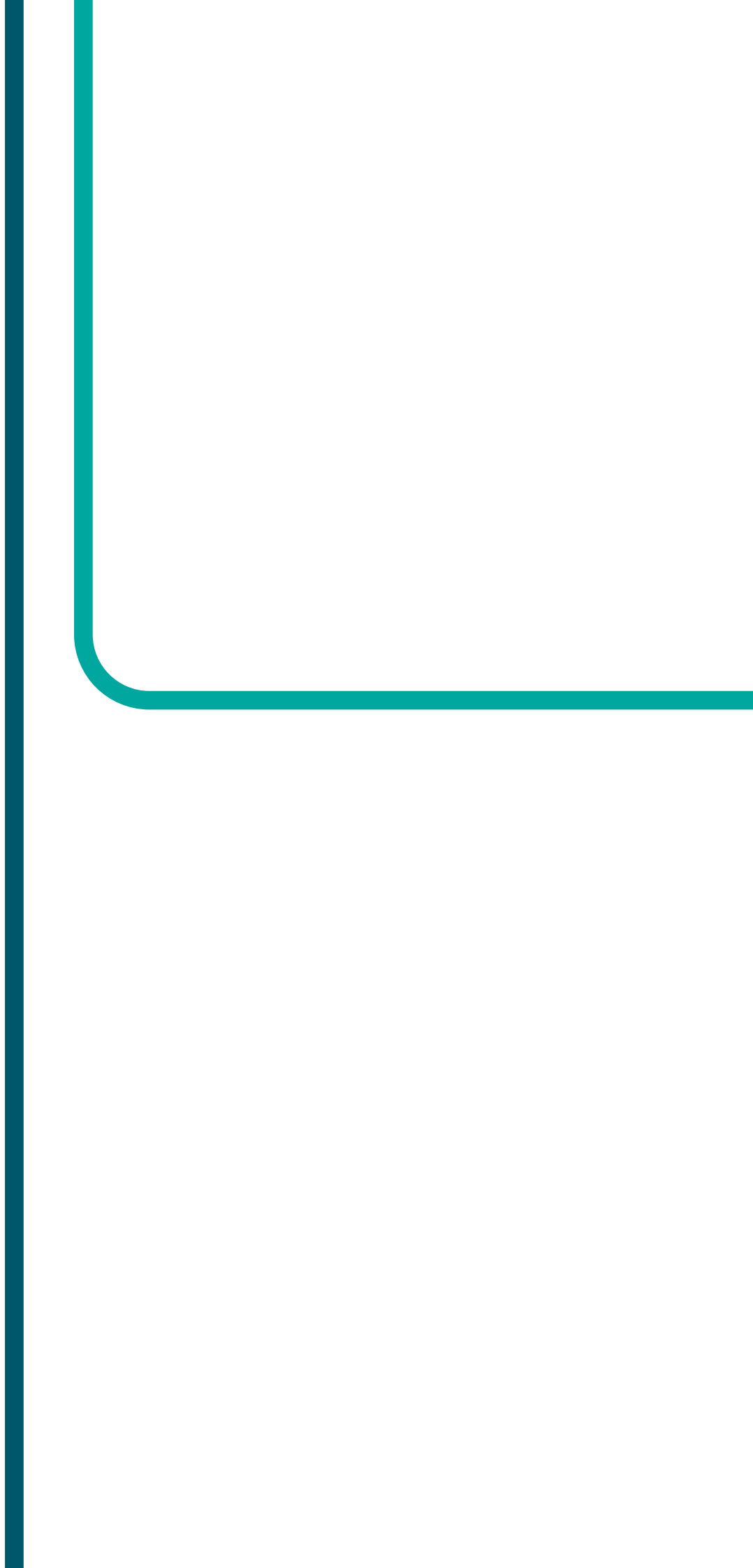
رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نُمكن.. لنصنع

التقرير
السنوي
20
17



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ





خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع



الرؤية

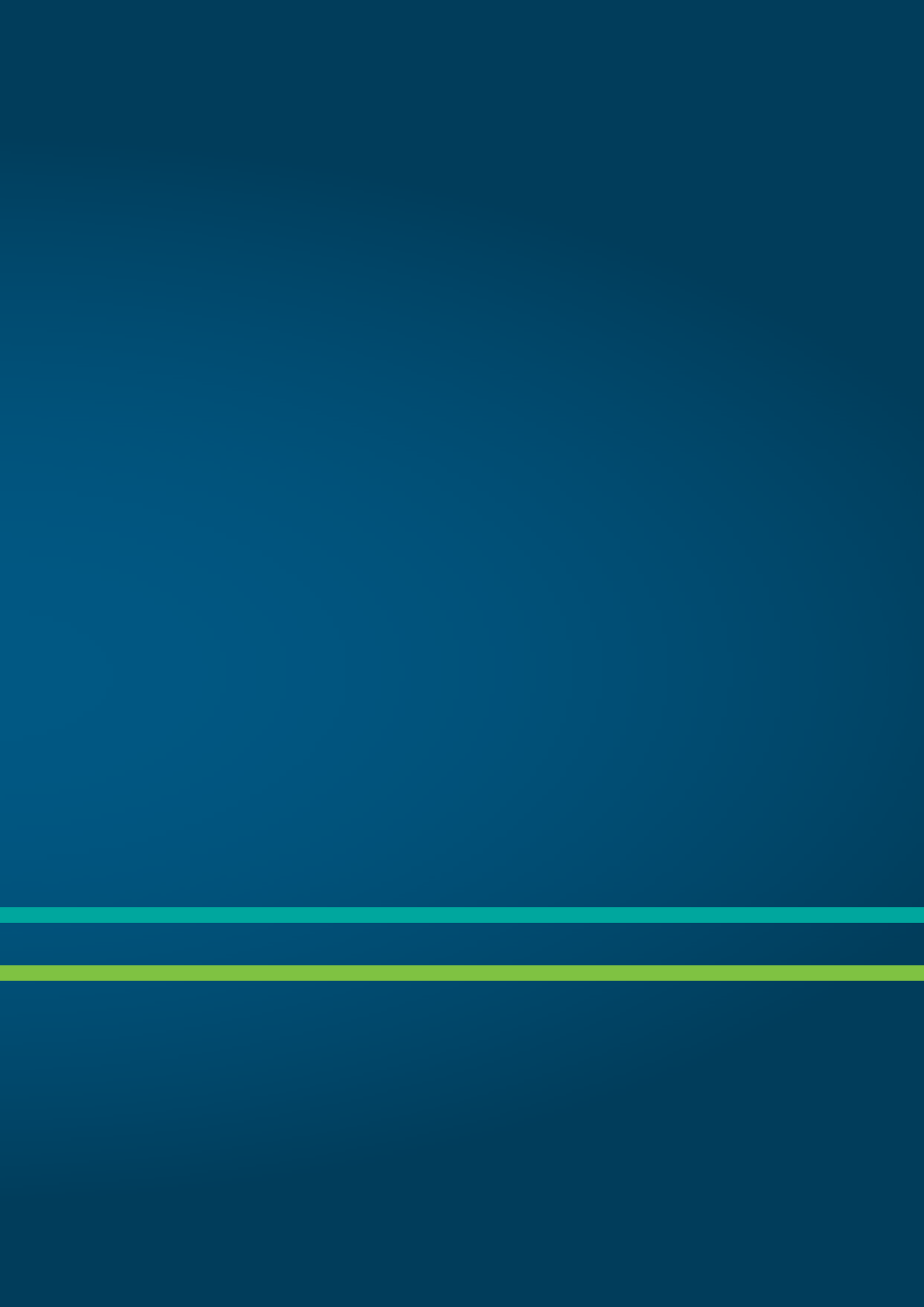
المساهمة في أن تكون المملكة العربية السعودية دولة صناعية متطورة عبر تقديم حلول مالية واستشارية.

الرسالة

دعم وتنويع الاقتصاد السعودي من خلال المساعدة على تشكيل القطاعات الصناعية، وتطوير المؤسسات التنافسية، ودعم المبادرات الاستراتيجية.

القيم

- المبادرة في التنمية.
- الشراكة في النمو.
- المسؤولية في الاستثمار.
- الخبرة في الاستشارات.
- النجاح في الصناعة.



المحتويات

- مجلس إدارة الصندوق
- كلمة معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
- الهيكل التنظيمي للصندوق
- 08
- تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي
- الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2017 م
- مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي
- 15
- استعراض أداء الصندوق
- النشاط الإقراضي للعام المالي 1438/1439هـ (2017م)
- التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي للقروض
- تمويل المشاريع المختلفة
- الموارد البشرية والتدريب
- التحول الرقمي
- 23
- موضوع تحت الأضواء: دور الصناعة في النمو الاقتصادي
- 43
- إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق للعام المالي 1438/1439هـ (2017م)
- 49

مجلس الإدارة



معالي المهندس/ خالد بن عبدالعزيز الفالح
وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



معالي الأستاذ/ ياسر بن عثمان الرميان
المشرف على صندوق الاستثمارات العامة
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور/ عابد بن عبدالله السعدون
وكيل وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية لشؤون الشركات
عضو مجلس الإدارة



سعادة الأستاذ/ عبدالله بن صالح العريفي
وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم المكلف
عضو مجلس الإدارة



تقديم معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

نُطالِع معًا عرضًا للتقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)، مشيدًا بما تحقّق من مؤشرات جيدة لأداء الصندوق في هذا العام.

لقد مر الاقتصاد الوطني خلال عام 2017م بإصلاحات هيكلية ملحوظة، حظيت بتقدير العديد من الجهات الاقتصادية والمؤسسات المالية العالمية، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم، وذلك سعياً إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع يتماشى مع تطلعات " رؤية المملكة 2030 " والبرامج المرتبطة بها، والتي تهدف إلى بناء منظومة تصنيع مستدامة وتنافسية، مع تعزيز المحتوى المحلي ودعم الطاقة المتجددة والصادرات والتعدين.

وفي هذا الإطار واصل القطاع الصناعي السعودي (الذي يشكل 12% من الناتج المحلي الإجمالي) أداءه الإيجابي، الذي ظهرت نتائجه في تحسّن نمو بعض القطاعات الاقتصادية، حيث شهد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية نموًا متزايدًا.

وفي ذات الاتجاه حقق صندوق التنمية الصناعية السعودي أداءً متميزاً في العام المالي 2017م وذلك في عدد القروض المعتمدة وقيمتها، حيث بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال هذا العام 137 قرضًا، أسهمت في إقامة 120 مشروعًا صناعيًا جديدًا، وتوسعة 17 مشروعًا صناعيًا قائمًا، وسيكون لهذه المشاريع أبرز الأثر في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع بإضافة نحو 28 مليار ريال إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن توفر نحو 8 آلاف فرصة عمل مباشرة جديدة، والإسهام في تلبية الطلب المحلي بـ10 مليارات ريال تقريبًا، وأن يبلغ حجم صادراتها حوالي 50 مليار ريال.

وبالنظر إلى قيمة هذه القروض في عام 2017م، البالغ نحو 10.6 مليار ريال، نجد زيادة نسبتها 33% عما اعتُمد في العام السابق، وتعد هذه ثاني أعلى قيمة اعتمادات في عام واحد منذ إنشاء الصندوق. واستحوذت المشاريع الجديدة على نسبة 88% من قيمة القروض المعتمدة لهذا العام، فيما تجاوز إجمالي استثمارات كل المشاريع المقترضة من الصندوق 45 مليار ريال لنفس العام.

كذلك بلغت نسبة القروض المعتمدة هذا العام من الصندوق للمشاريع الصناعية الواقعة في المناطق والمدن الأقل نموًا ما نسبته 45% من إجمالي عدد القروض، و 26% من إجمالي قيمة القروض. وبصورة إجمالية فإن القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه عام 1974م وحتى نهاية العام 2017م بلغ عددها 4216 قرصًا بقيمة إجمالية قدرها 147.9 مليار ريال، أسهمت في إنشاء 3108 مشروعات صناعية جديدة، وتوسعة 1108 مشروعات صناعية قائمة في مختلف أنحاء المملكة، كما بلغ إجمالي القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات 102.2 مليار ريال، سُدد منها 63.6 مليار ريال، الأمر الذي يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق، ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه الصندوق لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

ومع التوجهات الطموحة لرؤية المملكة 2030 ورفع المساهمة الصناعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحفزت جهود القائمين على خطط الصندوق عبر إنشاء مشروع تطوير استراتيجية الأعمال لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تقوم ركائزها على صناعة الآلات والمعدات، وإمدادات الطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والأجهزة الطبية، والسيارات، والصناعات المتربطة بالنفط والغاز والصناعات الغذائية، ليصبح الصندوق الصناعي الممكّن المالي الرئيس للتحول الصناعي في المملكة عبر تلبية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة، لتحقيق الطموحات الصناعية بما يتواءم مع تطلعات الرؤية.

وترتكز رؤية فريق عمل تطوير الاستراتيجية على أربعة محاور استراتيجية لقيادة التحول الصناعي في المملكة، وهي تقديم منتجات مالية وخدمات استشارية متكاملة تلبي احتياج القطاعات، التركيز على تحقيق التنمية المستدامة، تفعيل دور الصندوق في تشكيل منظومة تمويل المشاريع، بالإضافة إلى بناء قاعدة مؤسسية قوية مدعومة بخدمات مساندة ذات كفاءة عالية. ومن المتوقع أن يكتمل العمل على مشروع تطوير استراتيجية الصندوق نهاية عام 2018، والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية.

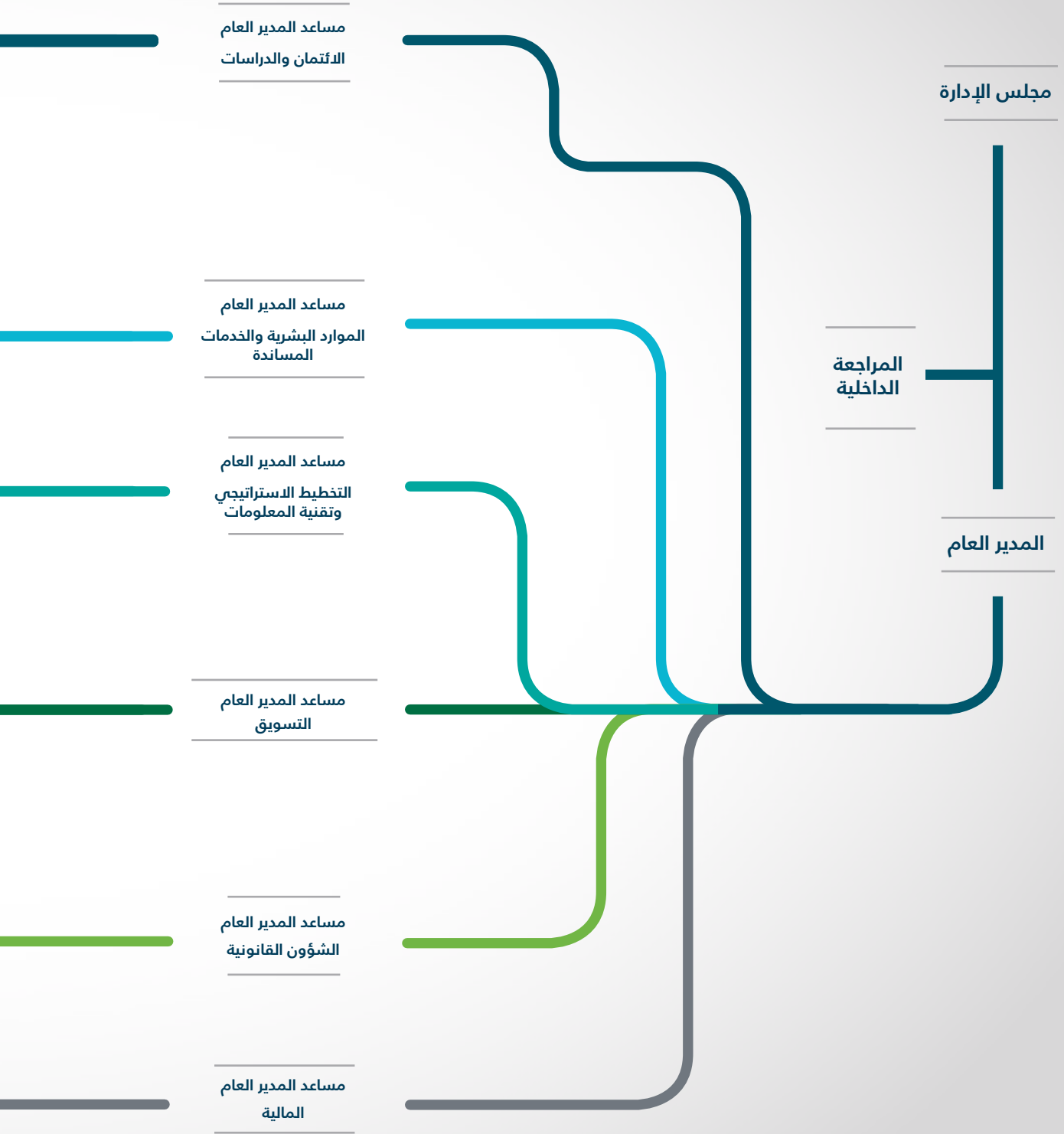
وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - لدعمهما المستمر لجهود تنمية الصناعة الوطنية بشكل عام، ومؤازرتهم للأنشطة الصندوق بشكل خاص، والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، ولإدارة الصندوق ومنسوبيه لما يبذلونه من جهود أثمرت عن إنجازات مشهودة ونقلات نوعية، ستظهر آثارها الواضحة - بإذن الله - على تقدم القطاع الصناعي بالمملكة.

خالد بن عبدالعزيز الفالح

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

الهيكل التنظيمي للصندوق



إدارة الائتمان

إدارة دراسات واستشارات المشاريع

إدارة تنسيق وخدمات القروض

إدارة الموارد البشرية

إدارة الخدمات المساندة

إدارة تقنية المعلومات

إدارة التخطيط الاستراتيجي

إدارة تسويق المنتجات

إدارة تطوير الأعمال

الإدارة القانونية

الإدارة المالية

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ



تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2017م

وحسب التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي ، يتوقع أن يحقق ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا بنحو (57,1) مليار ريال مقارنة بعجز مقداره (89,4) مليار ريال في 2016م. ويقدر أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية خلال عام 2017م نحو (827) مليار ريال. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (188,5) مليار ريال وبنمو نسبته (7.8 %) عن العام الماضي. أما الواردات السلعية، فتشير التوقعات إلى أنها ستبلغ (439) مليار ريال تقريبًا، وذلك بانخفاض نسبته (7 %) عن العام السابق.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالم من تطورات. فقد استمرت السياسات المالية والنقدية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة لتلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد حققت ميزانية 2017م ارتفاعًا في الإيرادات بنسبة 34 % لتصل إلى 696 مليار ريال مقارنة بـ 519 مليار ريال في العام السابق، كما ارتفع حجم الإنفاق بنسبة 11.5 % ليصل إلى حوالي 926 مليار ريال. وعليه سجلت الميزانية عجزًا بحوالي 230 مليار ريال، ما يعادل (8.9 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز نسبته (12.8 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2016م، مما يشير إلى أن السياسة المالية في المملكة تسير في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المنشودة. فيما يقدر أن يصل حجم الدين العام في نهاية العام المالي 2017م إلى حوالي (438) مليار ريال ، ليمثل ما نسبته (17 %) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع في نهاية عام 2017م نموًا بنسبة (0.2 %) أي بزيادة (3,8) مليار ريال مقارنة بالعام المالي الماضي 2016م، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة التدفقات النقدية الحاصلة بسبب تحسن أسعار النفط.

وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تعزيز ملاءتها المالية، حيث ارتفع رأس مالها واحتياطياتها بنهاية 2017م

تشهد المملكة العربية السعودية مرحلة تحول مهمة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ويتحرك الاقتصاد السعودي نحو التحسن في الوقت الراهن ويتطلع كبير نحو المستقبل، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي شهدتها العالم ككل. وقد خضع الاقتصاد المحلي خلال عام 2017م إلى إصلاحات هيكلية اقتصادية عدة وذلك سعياً إلى بناء اقتصاد متين ومتنوع، يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030. وقد أسهم التحسن في أسعار النفط خلال العام في استقرار الاقتصاد المحلي، حيث ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك خلال عام 2017م بحوالي (29 %) مقارنة بالعام السابق. وستستمر المملكة في إصلاحاتها الاقتصادية خلال الأعوام المقبلة وذلك وفق ما تتطلع إليه رؤية 2030 وبرامجها المختصة.

ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017م وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (2,569) مليار ريال بالأسعار الثابتة بانخفاض بسيط نسبته (0.74 %) مقارنة بالعام المالي السابق 2016م. ويتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي استقرارًا نسبيًا حيث يتوقع نموه بنسبة (1 %) . ويعود ذلك إلى تحسن نمو بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعات التحويلية الذي يقدر أن يصل نموه الحقيقي إلى حوالي (1.30) % وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والذي يتوقع أن يحقق نموًا قدره (2.20) %.

وقد شهد عام 2017م استقرارًا نسبيًا في مستويات التضخم، حيث تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام 2017م بنسبة (0.29 %) مقارنة بارتفاع نسبته (3.5 %) في عام 2016م، وذلك طبقاً لسنة الأساس 2007م. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي ، الذي يعد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعًا طفيفًا بنسبة (0.03 %) في عام 2017م مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

قيمة الصادرات السلعية في عام 2017م

827 مليار ريال

قيمة الصادرات السلعية
غير النفطية في عام 2017م

188.5 مليار ريال

بنسبة نمو بلغت 7.8%

كان له أثر على تراجع نمو إجمالي الائتمان من قبل المصارف.

وفي ذات الاتجاه ، فقد حقق صندوق التنمية الصناعية السعودي أداءً متميزًا في العام المالي 2017م من حيث عدد وقائمة القروض المعتمدة. فقد بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال هذا العام (137) قرصًا قدمت للمساهمة في إقامة (120) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة (17) مشروعًا صناعيًا قائمًا. وبلغ إجمالي قيمة هذه القروض (10,571) مليون ريال وبزيادة نسبتها (33%) عن ما تم اعتماده في العام السابق، وتعد هذه ثاني أعلى قيمة اعتمادات في عام واحد منذ إنشاء الصندوق.

وسيكون لهذه المشاريع أبرز الأثر في تعزيز نمو الاقتصاد السعودي. حيث من المتوقع أن تسهم هذه المشاريع بإضافة حوالي 12 مليار ريال بشكل مباشر للنتائج المحلي الإجمالي سنويًا، وأن تتوفر حوالي 8 آلاف فرصة عمل يشغل السعوديون منها (26%) على الأقل. كما يقدر أن تساهم هذه

بنسبة (0.2%) أي ما يقارب (317,6) مليار ريال. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال نفس الفترة بنسبة (3.8%)، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نموًا بلغ (0.1%) مقارنة بمستواه في العام الماضي. وفيما يخص المصارف التجارية و دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع دائرة أنشطتها ، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2017م حوالي (1,386) مليار ريال ، وذلك بانخفاض نسبته (1%) عن العام السابق. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل الممنوح قد نما لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة (23.6%)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة (17.8%)، وقطاع التمويل بنسبة (11.4%)، بينما شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع التعدين والمناجم وقطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعة والإنتاج بنسب (23.6%)، (14,9)، (8.8%) على التوالي، مما

المشاريع في تلبية ما قيمته أكثر من 9.6 مليار ريال على الأقل من الطلب المحلي سنويًا، وأن يصل حجم صادراتها السنوية 50 مليار ريال.

من ناحية أخرى، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنهاية عام 2017م استقرارًا نسبيًا حيث ارتفع بنسبة (0.22 %) ليسجل (7226) نقطة مقارنة مع (7210) نقطة في نهاية عام 2016م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2017م حوالي (836) مليار ريال مقابل (1,156) مليار ريال في عام 2016م، أي بانخفاض نسبته (27.7%). وقامت هيئة السوق المالية بالعمل على توسيع قاعدة السوق عبر زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، حيث طرحت عشر شركات جزءًا من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2017م، وأدرج منها سبع شركات، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 179 شركة بنهاية العام. وبلغت القيمة السوقية للشركات التي طرحت وأدرجت في السوق خلال عام 2017م حوالي (3,96) مليار ريال أي ما نسبته (0.23 %) من إجمالي القيمة السوقية. كما طُبق التصنيف الجديد (المعيار العالمي للقطاعات) (GICS) في السوق المالية السعودية منذ مطلع شهر يناير 2017م، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة قطاعات السوق وتعزيز مستوى الشفافية داخل السوق وتوفير معلومات أكثر دقة عن أداء القطاعات. وشهد عام 2017م انطلاقة السوق الموازية

«نمو» والذي أُغلق عند (3140) نقطة في نهاية عام 2017م وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة حوالي (1,805) مليار ريال في أول عام من تطبيقه. ويأتي إطلاق السوق الموازية «نمو» والذي يعد منصة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج بشروط أكثر مرونة مقارنة بالسوق الرئيسية ضمن الخطط التطويرية للسوق المالية المتماشية مع رؤية المملكة 2030 والتي تسعى إلى بناء سوق مالية متقدمة وتزيد من فرص التمويل والقدرات والإمكانات الاستثمارية للشركات في المملكة. بالإضافة إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة على تحقيق التوسع والنمو المطلوب لها عبر تنوع مصادر التمويل و التوسع في أعمالها وتطوير أنشطتها مما يسهم في نموها واستدامتها.

شهد عام 2017م انطلاق عدد من البرامج لتحقيق رؤية 2030 منها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، حيث أنشئت العديد من المؤسسات الحكومية مثل الهيئة العامة للعقار، والهيئة العامة للصناعات العسكرية، ومدينة الطاقة الصناعية بالمنطقة الشرقية والمشروع الوطني للطاقة الذرية، كما أعيد تنظيم الهيئة العامة للزكاة والدخل. وقد تمت الموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بالإضافة إلى



برامج تحقيق رؤية 2030

1	برنامج خدمة ضيوف الرحمن	7	برنامج ريادة الشركات الوطنية
2	برنامج التحول الوطني	8	برنامج الشراكات الاستراتيجية
3	برنامج صندوق الاستثمارات العامة	9	برنامج الإسكان
4	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	10	برنامج التخصيص
5	برنامج تطوير القطاع المالي	11	برنامج تعزيز الشخصية الوطنية
6	برنامج تحسين نمط الحياة	12	برنامج تحقيق التوازن المالي



الماضية، إلا أنها لازالت تتمتع بتصنيف ائتماني جيد. حيث صنفت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في شهر نوفمبر 2017م المملكة عند (A-/A-2) مع نظرة مستقرة، مع توقع استمرار تعزيز وضع المالية العامة خلال العامين القادمين. كما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي للمملكة في نفس الشهر عند (+A) مع نظرة مستقبلية مستقرة بسبب قوة الاقتصاد السعودي وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، والأصول الحكومية القوية ومتانة الميزانية العامة.

وختامًا، فإن أداء الاقتصاد السعودي في عام 2017م يُعدُّ إيجابيًا في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحديات، وهو ما يدل على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي ويشر بنجاح الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل وتحقيق توجهات رؤية المملكة 2030.

الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي طُبقت خلال عام 2017م. وأنشئ صندوق التنمية الوطني، واللجنة العليا لمكافحة الفساد، وقد تمت الموافقة على نظام مكافحة غسيل الأموال.

وقد حظي الاقتصاد السعودي في هذا العام بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية. حيث أشاد تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية عام 2017م بمكانة الاقتصاد السعودي ، وأنه من أفضل الاقتصادات نموًا في مجموعة العشرين. وأشاد التقرير بالإصلاحات التي تمت منذ بدء رؤية 2030، مشيرًا إلى أن المملكة حققت تقدمًا كبيرًا في الإصلاحات الاقتصادية وبدأت جهود الضبط المالي تؤتي ثمارها مع التقدم المحرز في مسيرة الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الشفافية. كما أثنى المسؤولون في صندوق النقد الدولي على ما قامت به المملكة من برامج للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من وجود تحديات اقتصادية وإصلاحات هيكلية شهدتها المملكة خلال الفترة

مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

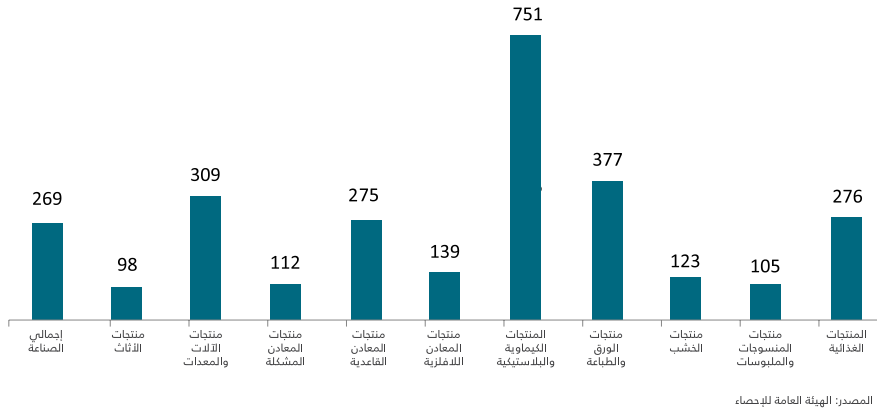
بالتزامن مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن أسعار النفط في العام 2017م، شهد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في المملكة نمواً بنسبة (0.86%)، وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (حسب الأسعار الثابتة لعام 2010م).

وفيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات أداء قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية. وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. حيث توضح الأشكال (1, 2, 3) مؤشرات الأداء حسب الأنشطة الصناعية الرئيسية للعام 2016م، نظراً لعدم توفر بيانات عام 2017م.

بالنظر لمؤشرات الإنتاجية الصناعية، يوضح الشكل رقم (1) متوسط القيمة المضافة لكل عامل في الأنشطة الصناعية الرئيسية للعام 2016م، حيث يلاحظ أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل بقيمة 751 ألف ريال، يليه نشاط منتجات الورق والطباعة بقيمة 377 ألف ريال، فنشاط الآلات والمعدات بحوالي 309 ألف ريال، ثم نشاط المنتجات الغذائية بقيمة 276 ألف ريال، ثم نشاط منتجات المعادن القاعدية بمتوسط للقيمة المضافة لكل عامل بقيمة 275 ألف ريال. فيما يبلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعات غير النفطية حوالي 269 ألف ريال.

الشكل رقم (1)

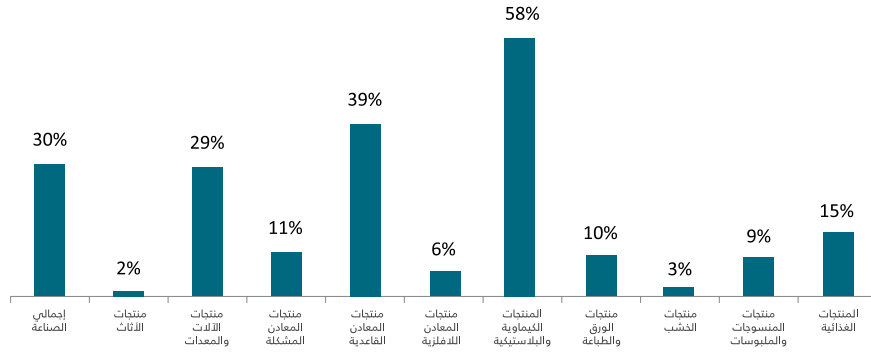
متوسط القيمة المضافة لكل عامل بالآلاف الريالات حسب النشاط الصناعي لعام 2016م (آلاف الريالات)



ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية، حيث تولي رؤية المملكة 2030 أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية، ويظهر الشكل رقم (2) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات. ويلاحظ من معدلات عام 2016م تصدر نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية لكافة الأنشطة حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا النشاط حوالي (58%)، يليه في المرتبة الثانية نشاط المنتجات المعادن القاعدية حيث تبلغ صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي (39%)، ومن ثم يأتي نشاط منتجات الآلات والمعدات حيث بلغت نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات ما نسبته (29%)، يليه المنتجات الغذائية بنسبة (15%)، ومن ثم نشاط منتجات المعادن المشكلة بنسبة بلغت (11%)، بينما بلغت نسبة مبيعات التصدير لنشاطي منتجات الورق والطباعة ومنتجات المنسوجات والملبوسات (10%) و(9%) على التوالي. ويقدر متوسط نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بحوالي (30%).

الشكل رقم (2)

نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب النشاط الصناعي لعام 2016م

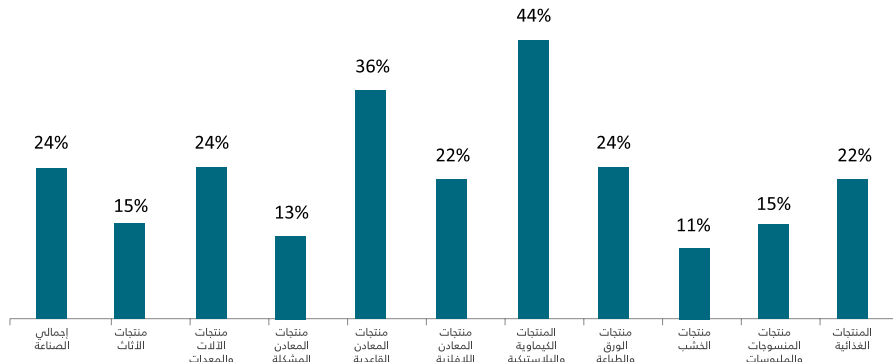


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيُعد أيضًا من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي ، ويظهر الشكل رقم (3) النسبة المئوية للعمالة السعودية من إجمالي العمالة في الأنشطة الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية للعام 2016م، حيث يلاحظ أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يتصدر النشاطات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ (44%)، يليه نشاط منتجات المعادن القاعدية بنسبة عمالة سعودية (36%)، ثم نشاط منتجات الورق والطباعة ونشاط منتجات الآلات والمعدات بنسبة (24%) لكل منهما. ثم نشاط المعادن اللافلزية والمنتجات الغذائية بنسبة (22%) فنشاط منتجات الأثاث ونشاط المنسوجات والملبوسات بنسبة (15%) لكل منهما، ثم يأتي نشاط المعادن المشكلة بنسبة عمالة سعودية تبلغ (13%). ولا تزال نسب العمالة السعودية في القطاعات الصناعية المختلفة دون الطموحات، حيث إن نسبة العمالة السعودية لا تتجاوز (24%) من إجمالي العمالة في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية. وتشكل العمالة الأجنبية الجزء الأكبر من هيكل القوى العاملة في القطاع الصناعي. الأمر الذي يؤكد على أهمية تعزيز فرص عمل القوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي، من خلال العمل على تطوير هيكل الصناعة المحلية لجعلها قادرة على خلق المزيد من فرص العمل المجزية للمواطنين.

الشكل رقم (3)

نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة حسب النشاط الصناعي لعام 2016م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء



استعراض أداء الصندوق



د. إبراهيم بن سعد المعجل
المدير العام

استعراض أداء الصندوق

النشاط الإقراضى للصندوق للعام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

واصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، إذ بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م) ما قيمته (10,571) مليون ريال لعدد (137) قرضًا صناعيًا. وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (120) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة (17) مشروعًا صناعيًا قائمًا بلغ إجمالي استثماراتها (45,361) مليون ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام (7,419) مليون ريال، أي بارتفاع (16%) عن المبالغ التي تم صرفها خلال العام المالي السابق. وفي المقابل تم تسديد مبالغ القروض خلال عام 1439/1438 هـ والبالغة (4,296) مليون ريال.

وتؤكد اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)، تنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد القروض الصناعية للمشاريع الجديدة (120) قرضًا باعتمادات بلغت (9,234) مليون ريال ممثلة بذلك (88%) من إجمالي عدد القروض و(87%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م) بتحقيق نسبة عالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة حيث بلغت (45%) من إجمالي عدد القروض و(26%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى (14%) من إجمالي عدد قروض الصندوق و (15%) من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نموًا بما لا يزيد عن (75%) من تكلفة المشروع بدلاً من (50%) وزيادة فترة سداد القرض حتى 20 سنة بدلاً من 15 سنة.

اعتمادات الصندوق للعام 2017م

10.5 مليار
ريال

137 قرضًا
صناعيًا

120 مشروعًا صناعيًا جديدًا
17 توسعة لمشاريع صناعية قائمة

45.3 مليار
ريال إجمالي
استثماراتها



جانب من اجتماع لجنة القروض

ومن الملامح المميزة أيضًا لإنجازات الصندوق خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م)، النسبة العالية من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى 15 مليون ريال)، حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع (56%) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام.

وبصورة إجمالية بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام 1394هـ وحتى نهاية العام المالي 1439/1438هـ (4216) قرصًا بقيمة إجمالية قدرها (147,939) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (3108) مشروعًا صناعيًا جديدًا، وتوسعة (1108) مشروعًا صناعيًا قائمًا في مختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (102,240) مليون ريال، سُدد منها (63,629) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

إجمالي المبالغ المصروفة
منذ إنشاء الصندوق عام 1974م
وحتى نهاية العام المالي 2017م

102.2 بقيمة
مليار ريال

القروض المسددة
63.6 مليار ريال

إجمالي عدد القروض التي
اعتمدها الصندوق منذ إنشائه عام 1974م
وحتى نهاية العام المالي 2017م

4216
قرصًا صناعيًا

147.9 بقيمة
مليار ريال

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسة حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح مايلي:

الصناعات الكيماوية

حجم القروض التراكمية

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1439/1438 هـ (59,588) مليون ريال أي ما يمثل (40.3%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي 1439/1438 هـ (48) قرصاً بلغت قيمتها (6,770) مليون ريال، أي ما يمثل (35%) من عدد القروض المعتمدة خلال العام و (64%) من قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وقيمتها خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (42) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير أربعة قروض قيمتها (3,200) مليون ريال لإنتاج البنزين (بنزول) وجميعها في مدينة ينبع، وقرض قيمته (900) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج رماد الصودا في رأس الخير، وقرضان قيمتهما (800) مليون ريال لإقامة مصنعين في ينبع لإنتاج لينبير الكيل بنزين والمذيبات الدهنية، وقرضان لإقامة مصنعين لمعالجة النفايات الصحية أحدهما في الجبيل والآخر في سدير بقيمة (95) مليون ريال. بالإضافة إلى قرض قيمته (300) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج كوك البترول.

كما شملت قروض التوسعة قرضين قيمتهما (479) مليون ريال لتوسعة مصنعين في الجبيل أحدهما يقوم بإنتاج الإيثيلين والآخر لإنتاج جلايكول أحادي الإيثيلين، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (29) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج الأوعية البلاستيكية.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية عام 2017م للصناعات الكيماوية

59.5
مليار ريال

تمثل 40.3% من إجمالي قيمة القروض



الصناعات الهندسية

حجم القروض التراكمية

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1439/1438هـ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (30,770) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (20.8%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

المشاريع المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م)

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي 1439/1438هـ (36) قرصًا بلغت قيمتها (2,222) مليون ريال، أي ما يمثل (26%) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي (21%) من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (33) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرصان قيمتهما (1,289) مليون ريال لتصنيع سبائك الذهب أحدهما في الطائف والآخر في أبها، بالإضافة إلى قرصين بقيمتهم (471) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج توربينات الغاز أحدهما في الدمام والآخر في سدير، وقرصان لإنتاج أجزاء الإنشاءات المعدنية قيمتهما حوالي (63) مليون ريال في كل من الدمام ومكة المكرمة، وقرص قيمته (37) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج فلاتر رملية في الدمام، بالإضافة إلى قرص قيمته حوالي (31) مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج المضخات في سدير.

كما شملت قروض التوسعة قرصين قيمتهما حوالي (32) مليون ريال لتوسعة مصنعين في الدمام أحدهما يقوم بإنتاج أنابيب حديدية والآخر بسبك الحديد، وقرصًا قيمته (21) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الأسلاك.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية 2017م للصناعات الهندسية

30.7
مليار ريال

تمثل 20.8% من إجمالي قيمة القروض



الصناعات الاستهلاكية

حجم القروض التراكمية

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية العام المالي 1439/1438 هـ (24,057) مليون ريال، أي ما يمثل (16.2%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

المشاريع المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي 1439/1438 هـ (39) قرصًا بلغت قيمتها (1,233) مليون ريال، أي ما يمثل (28%) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام وحوالي (12%) من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (34) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة خمسة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرص قيمته (224) مليون ريال لإقامة مصنع في الخفجي لتحلية المياه، ومشروع لتعليب الأسماك في رابغ بقيمة (74) مليون ريال، وثلاثة قروض قيمتها (57) مليون ريال لإقامة ثلاثة مشاريع لإنتاج أعلاف الحيوانات اثنان منهم في النعيرية والأخير في تبوك، بالإضافة إلى قرص قيمته (35) مليون ريال لصناعة المنسوجات وتهيئتها في الرياض.

كما شملت قروض التوسعة قرصًا قيمته (442) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم ببسترة الحليب وتعبئته وتعقيمه، وقرصين قيمتهما (42) مليون ريال لتوسعة مصنع في تبوك ومصنع في وادي الدواسر لإنتاج المياه الصحية المعبأة، وقرصًا قيمته (27) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع لإنتاج أعلاف الطيور والدواجن.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية 2017م للصناعات الاستهلاكية

24
مليار ريال

تمثل 16.2% من إجمالي قيمة القروض



صناعة الأسمنت

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي 1439/1438 هـ (12,503) مليون ريال، أي ما يمثل (8.5%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية 2017 لصناعة الأسمنت

12.5

مليار ريال

تمثل 8.5% من إجمالي قيمة القروض



صناعة مواد البناء الأخرى

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية العام المالي 1439/1438 هـ (13,965) مليون ريال، أي ما يمثل (9.4%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق خلال العام المالي 1439/1438 هـ (8) قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها (153) مليون ريال، أي ما يمثل (6%) من عدد القروض وحوالي (1.5%) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (7) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي قائم.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (28) مليون ريال لإقامة مصنع في طريف لإنتاج بلاط الرخام، وقرضان قيمتهما حوالي (24) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج ألواح الزجاج المسطح أحدهما في جدة والثاني في حائل. كما شملت قروض التوسعة قرضًا قيمته (77) مليون ريال لتوسعة مصنع في نساج يقوم بإنتاج الطوب الأحمر.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية 2017 لصناعة مواد البناء الأخرى

13.9

مليار ريال

تمثل 9.4% من إجمالي قيمة القروض



الصناعات الأخرى

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي 1439/1438 هـ (7,056) مليون ريال، أي ما يمثل (4.8%) تقريبًا من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي 1439/1438 هـ (6) قروض قيمتها (193) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (4%) من عدد القروض و (2%) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت قروض هذا القطاع خلال العام للمساهمة في إقامة (4) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروعات صناعيين قائمين.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي (12) مليون ريال لخدمات المستودعات في الرياض، كما شملت قروض التوسعة قرضًا بقيمة (155) مليون ريال لتوزيع المياه للمدن الصناعية في الجبيل.

إجمالي قيمة القروض حتى نهاية العام المالي 2017م للصناعات الأخرى

7 مليار ريال

تمثل 4.8% من إجمالي قيمة القروض



المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام 2017م (47) مشروعًا صناعيًا منها (34) مشروعًا جديدًا و (13) مشاريع توسعة تفاصيلها كما يلي:

جدول رقم (1)

عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام

القطاع	عدد المشاريع	العمالة المقدرّة
الصناعات الاستهلاكية	16	826
الصناعات الكيماوية	16	637
الصناعات الهندسية	6	715
صناعة مواد البناء	6	229
الصناعات الأخرى	3	216
المجموع	47	2623

ثانيًا: التوزيع الجغرافي للقروض

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

منطقة الرياض

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (1543) قرصًا لتمويل (1116) مشروعًا صناعيًا، أي ما يمثل حوالي (37%) من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1438/1439هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (27,632) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (19%) من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م)

اعتمد الصندوق (46) قرصًا بقيمة (1,168) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي (34%) من عدد القروض و(11%) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (42) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة (4) مشاريع صناعية قائمة.

منطقة مكة المكرمة

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (1029) قرصًا بقيمة إجمالية قدرها (24,791) مليون ريال لتمويل (731) مشروعًا صناعيًا، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 1438/1439هـ بنسبة (24%) من إجمالي عدد القروض و (17%) من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م)

اعتمد الصندوق (30) قرصًا بقيمة (1,713) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل (22%) من عدد القروض وحوالي (16%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام 1438/1439هـ، وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (28) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة مشروعين صناعيين قائمين.



حجم القروض التراكمية

1029 قرصًا

731 مشروعًا صناعيًا جديدًا

24.7 مليار ريال



حجم القروض التراكمية

1543 قرصًا

1116 مشروعًا صناعيًا جديدًا

27.6 مليار ريال

المنطقة الشرقية

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (1106) قروض بقيمة (60,544) مليون ريال لإقامة (790) مشروعًا، أي ما يمثل حوالي (26%) من إجمالي عدد القروض و(41%) من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1439/1438 هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية نظرًا لضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

القروض المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق (30) قرضًا بقيمة (2,943) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض بنسبة (28%) وفي المرتبة الثانية مشترك من حيث عدد القروض بنسبة (22%) من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. وقد قُدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (22) مشروعًا صناعيًا جديدًا وتوسعة ثمانية مشاريع صناعية قائمة.

منطقة المدينة المنورة

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (160) مشروعًا تقع في منطقة المدينة المنورة حتى عام 1439/1438 هـ (198) قرضًا بقيمة (20,059) مليون ريال، أي ما يمثل (5%) من إجمالي عدد القروض وحوالي (14%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1439/1438 هـ. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها بسبب ضخامة الاستثمارات التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

القروض المعتمدة العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق (17) قرضًا قيمتها (4,519) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي ما يمثل حوالي (12%) من عدد القروض و(43%) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض والمرتبة الرابعة من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام. وقد قُدمت هذه القروض لإقامة (16) مشروعًا صناعيًا جديدًا بمنطقة المدينة المنورة وتوسعة مشروع صناعي قائم.



المدينة المنورة

حجم القروض التراكمية

قرضًا 198

مشروعًا صناعيًا جديدًا 160

مليار ريال 20



المنطقة الشرقية

حجم القروض التراكمية

قرضًا 1106

مشروعًا صناعيًا جديدًا 790

مليار ريال 60.5

منطقة جازان

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (41) مشروعًا صناعيًا في منطقة جازان (48) قرصًا بقيمة (4,160) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (1%) من إجمالي عدد القروض وحوالي (3%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1439/1438هـ.

القروض المعتمدة العام المالي 1439/1438هـ (2017م)

اعتمد الصندوق قرضين تبلغ قيمتهما (13) مليون ريال لإقامة مشروعين صناعيين جديدين في منطقة جازان، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة السادسة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة (1%) تقريبًا من عدد القروض المعتمدة خلال العام. وتعتبر منطقة جازان من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نموًا بما لا يزيد على (75%) من تكلفة المشروع بدلًا من (50%)، وبفترة سداد للقرض لا تزيد على 20 سنة بدلًا من 15 سنة.

منطقة حائل

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة حائل (40) قرصًا بقيمة إجمالية قدرها (2,306) مليون ريال وذلك لتمويل (39) مشروعًا صناعيًا، وبذلك تأتي منطقة حائل في المرتبة الثامنة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1439/1438هـ. بنسبة (1%) من إجمالي عدد القروض و(2%) من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة العام المالي 1439/1438هـ (2017م)

اعتمد الصندوق قرضين تبلغ قيمتهما (16) مليون ريال لإقامة مشروعين صناعيين جديدين في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة السادسة مشترك من حيث عدد القروض خلال عام التقرير. وتعتبر منطقة حائل من المناطق الواعدة التي استفادت أيضًا من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل ومدة فترة سداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نموًا.



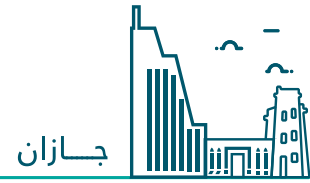
حائل

حجم القروض التراكمية

قرصًا 40

مشروعًا صناعيًا جديدًا 39

مليار ريال 2.3



جازان

حجم القروض التراكمية

قرصًا 48

مشروعًا صناعيًا جديدًا 41

مليار ريال 4.1

منطقة القصيم

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (92) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (1,647) مليون ريال وذلك لتمويل (79) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة السادسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثامنة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 1439/1438 هـ بنسبة (2%) من إجمالي عدد القروض و(1%) من إجمالي قيمتها.

مناطق المملكة الأخرى

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (152) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام 1439/1438 هـ (160) قرصاً بقيمة (6,799) مليون ريال، أي ما يمثل تقريباً (4%) من إجمالي عدد القروض وتمثل (5%) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق ثمانية قروض قيمتها (191) مليون ريال للمساهمة في إقامة سبعة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع صناعي قائم في بقية مناطق المملكة. وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع أربعة مشاريع في منطقة عسير. ومشروع واحد لكل من منطقة الجوف ومنطقة تبوك ومنطقة الحدود الشمالية. وقد حظيت هذه المناطق بما نسبته (6%) من إجمالي عدد القروض وحوالي (2%) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م)

اعتمد الصندوق قرضين تبلغ قيمتهما سبعة ملايين ريال لإقامة مشروع صناعي جديد وتوسعة مشروع صناعي قائم في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة السادسة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثامنة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.



مناطق المملكة الأخرى

حجم القروض التراكمية

قرصاً	160
مشروعاً صناعياً جديداً	152
مليار ريال	6.7

حجم القروض التراكمية

قرصاً	92
مشروعاً صناعياً جديداً	79
مليار ريال	1.6

جدول رقم (2)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق التراكمية بنهاية عام 1439/1438 هـ (2017م)

المنطقة	عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة (ملايين الريالات)
الرياض	1543	27,632
مكة المكرمة	1029	24,791
المنطقة الشرقية	1106	60,544
المدينة المنورة	198	20,059
جازان	48	4,160
حائل	40	2,306
القصيم	92	1,647
مناطق المملكة الأخرى	160	6,799
المجموع	4,216	147,939

ثالثاً: تمويل المشاريع المختلطة

يأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 1439/1438هـ، وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي (55%)، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته (29.5%)، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة (7%).

اعتمد الصندوق لعام التقرير 1439/1438هـ (15) قرصاً لإقامة (14) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً، بالإضافة إلى توسعة مشروع صناعي واحد قائم. بلغت قيمة هذه القروض (4,756) مليون ريال، وهو ما يمثل حوالي (45%) من إجمالي اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع ثمانية قروض لقطاع الصناعات الكيماوية وخمسة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وفرضين لقطاع الصناعات الاستهلاكية.

وقّرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال عام التقرير فرص عمل جديدة لاستيعاب (794) موظفاً وعاملاً، أي ما يمثل حوالي (10%) من إجمالي فرص العمل التي وفرتها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام 1439/1438هـ والتي تبلغ (7676) فرصة عمل.

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، وحيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إحدى الركائز الأساسية لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخليجية للمنتجات الوطنية، فقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مع الشركات العالمية العربية. وسواء كانت هذه المشاريع بوجود شركاء سعوديين أو بملكية أجنبية بالكامل فإن الصندوق يتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق إقرارها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي 1439/1438هـ (730) مشروعاً، أي ما يمثل (23%) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (58,085) مليون ريال، أي ما يمثل (39%) من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع (33%) من رأس مالها.

كما يجدر ذكره أن (137) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (7,586) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

تمويل المشاريع المختلطة (شراكات سعودية أجنبية)

730

مشروعاً

58

بقيمة مليار ريال



مشروع تطوير الاستراتيجية:

- يقوم الصندوق حالياً، وحسب توجيهات مجلس الإدارة، بتطوير استراتيجية أعماله لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للصناعة. حيث تم البدء في تنفيذ المشروع في ديسمبر 2017 والمتوقع أن يتم العمل على خطة التنفيذ في شهر فبراير 2018.
- يهدف المشروع إلى تحويل الصندوق ليصبح الممكّن المالي الرئيس للتحوّل الصناعي في المملكة، من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتغطية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة.
- تحديد الصندوق حالياً، وحسب توجيهات مجلس الإدارة، بتطوير استراتيجية أعماله لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للصناعة. حيث تم البدء في تنفيذ المشروع في ديسمبر 2017 والمتوقع أن يتم العمل على خطة التنفيذ في شهر فبراير 2018.
- يهدف المشروع إلى تحويل الصندوق ليصبح الممكّن المالي الرئيس للتحوّل الصناعي في المملكة، من خلال مواءمة استراتيجية الصندوق مع تطلعات وأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتغطية المتطلبات المالية للقطاعات المستهدفة.
- تحديد حالة الإجراءات الداخلية للصندوق ومنتجاته وحوكمته، والمراجعة الشاملة لها.
- تحديد تفاصيل استراتيجية الصندوق، أي أهدافها وأولوياتها، بما يتماشى مع «رؤية 2030»، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، و برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

مكونات التنفيذ:

- تحديد حالة الإجراءات الداخلية للصندوق ومنتجاته وحوكمته، والمراجعة الشاملة لها.
- تحديد تفاصيل استراتيجية الصندوق، أي أهدافها وأولوياتها، بما يتماشى مع «رؤية 2030»، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، و برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- تحديد المنتجات والخدمات اللوجستية المعروضة من الصندوق بما يتماشى مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتطوير وتحديث المنتجات المحددة، وتبسيط إجراءات تقديم طلبات القروض.
- تبسيط إجراءات تقديم طلبات القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومراجعة متطلبات الضمانات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تصميم النموذج التشغيلي الجديد ونموذج الحوكمة للصندوق بناءً على الاستراتيجية الجديدة، ونظامه الأساسي المحدث.
- وضع الخطة التنفيذية وتنفيذ مبادرات تحول الصندوق.

المشاركة في فريق عمل الاستراتيجية الوطنية للصناعة:

يسعى المشروع إلى تنظيم القطاع الصناعي بالمملكة من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية، ويعمل على توفير وتطوير الممكّنات اللازمة التي تساهم في دعم وتحقيق مبادرات وأهداف الرؤية 2030 وبرنامج التحوّل الوطني 2020.



بالصندوق، حيث إن توثيق جميع إجراءات هذه الأعمال يمنح المسؤولين والعاملين التصور والرؤية الواضحة لدورهم المطلوب تأديته من خلال إجراءات العمل المدخلة بالنظام، حيث يقوم النظام بعمل اختبار يحاكي فيه إجراء عمل محدد، ويقدم التحسينات المقترحة من خلال أفضل الممارسات المستخدمة بهذا المجال، بحيث يكون الهدف النهائي هو تسريع عملية الإقراض بالصندوق فضلاً عن عمليات الدعم الأخرى.

إعداد برنامج إبداع:

تم إعداد برنامج «إبداع» بهدف الحصول على أكثر الأفكار إبداعاً من موظفي الصندوق للمساعدة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتحسين الإجراءات، وإضافة القيمة المكتسبة، وتطوير منتجات الصندوق، وتحسين بيئة العمل. وهو قناة للتواصل بين الصندوق والموظفين لطرح الأفكار الجديدة والإبداعية.

إدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في برنامج التحول:

إدارة وتنفيذ مبادرات ومشاريع استراتيجية الصندوق الحالية والمشاريع التقنية المختلفة ورفع التقارير الدورية المتعلقة بها، وتفعيل عمليات التغيير لضمان نجاح عملية التحول.

إنشاء مؤشرات قياس الأداء على مستوى الإدارات

والأفراد:

تتيح مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة الصندوق تقييم أداء المنظمة ككل والإدارات المختلفة وجميع العاملين، وسوف تغذي هذه البيانات في نهاية المطاف عملية التقييم وتعطي انعكاساً أفضل للأداء للأفراد، وستشجع الإدارات والموظفين على تحسين جهودهم. وقد تم الانتهاء من إنشاء مؤشرات قياس الأداء على مستوى الإدارات وتصميم بطاقات القياس ووضع المستهدفات للسنة القادمة لجميع إدارات الصندوق. إضافة إلى إنشاء مؤشرات قياس الأداء على مستوى الأفراد، ووضع المستهدفات للسنة القادمة لجميع العاملين بالصندوق.

إعادة دراسة إجراءات أعمال الصندوق المستهدفة:

تم الانتهاء من إعادة هيكلة إجراءات أعمال الصندوق المستهدفة (TO-BE) وعكسها في نظام ARIS تمهيداً لأتمتة هذه الإجراءات في نظام إدارة القروض وخدمات العملاء الذي يتم تنفيذه حالياً باستخدام تطبيق SAP، كذلك تم توثيق إجراءات أعمال نظام (K2) الخاص بأعمال الإقراض

الموارد البشرية والتدريب:



تمكن الصندوق من خلال برامجه المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، التسويق، المحاسبة والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، الدراسات القانونية وغيرها.

بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي 1439/1438 هـ (609) برنامجًا تدريبيًا، بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق والتدريب العملي، إذ تم تدريب (1321) موظفًا سعوديًّا بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، وحصل (19) موظفًا على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورة التحليل المالي في الخارج، بينما حصل

تدأب الصندوق على توظيف علاقاته المثمرة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة والفعاليات المهنية داخل وخارج الصندوق لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين، من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية وورش العمل التي تشارك فيها وتعدّها تلك الجهات، بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان له أثره الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الأمر الذي انعكس إيجابًا على الأداء العام



تحديث الأوصاف الوظيفية لجميع وظائف الصندوق. اعتماد خطط الإحلال والتعاقب للوظائف القيادية والإشرافية بالصندوق. توقيع اتفاقية القرض السكني للعاملين بالصندوق مع بنك البلاد وإقامة لقاءات تعريفية لجميع العاملين، إلى جانب التعاقد مع شركة التعاونية للتأمين الطبي، والانضمام لشبكة التواصل الاجتماعي (لينكد إن) لتوظيف الكفاءات. أتمتة إجراءات الموارد البشرية والعمل على إطلاق المرحلة الثانية للخدمات الإلكترونية SAP (مورد). أرشفة ملفات الموظفين ضمن مشروع إدارة المحتوى الشامل.

- للصندوق. إلى جانب توظيف علاقة الصندوق المميزة مع الجامعات السعودية، وذلك من خلال المشاركة في أيام المهنة السنوية والإسهام في الشراكة المجتمعية الفاعلة باستقطاب طلاب الجامعات للتدريب التعاوني في مختلف إدارات الصندوق.
- ونظرًا لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة، فقد تمكن من تنفيذ خطته المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي 1438/1439 هـ، حيث تم توظيف (52) موظفًا سعوديًّا في إطار الميزانية المعتمدة تلبيةً لمتطلبات حاجة العمل، إضافة إلى تفعيل عمليات التدوير الداخلي للارتقاء بقدرات كفاءته والاستفادة منها في مختلف إدارات الصندوق.

أبرز إنجازات الموارد البشرية للعام 2017م:

- مراجعة وتحديث جميع السياسات ذات العلاقة بالموارد البشرية، وإقامة لقاءات تعريفية للعاملين بالصندوق لعرض وشرح السياسات والمبادرات، إلى جانب توفير نسخة إلكترونية للسياسات بموقع الصندوق الداخلي.



التحول الرقمي

أتمتة إجراءات الأعمال

نسبته (87%) في مرحلة التميز والتحسين، واحتل المركز الثاني من بين الجهات الحكومية المصنفة ضمن قطاع التخطيط والتنمية والاستثمار، وهذا يعكس مدى توافق الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل الصندوق مع الاشتراطات المطلوبة في نموذج القياس، و توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بها. وفي المجال نفسه أطلق الصندوق العديد من الأنظمة والتطبيقات والمبادرات والخدمات الإلكترونية التي تسهم في تفعيل دور التقنية الحديثة في أعماله لتحقيق الاستفادة القصوى منها بهدف تسهيل إجراءاته وتعزيز إمكاناته الداخلية، وتصنف هذه المشاريع إلى ثلاثة أنواع:

1. مشاريع الخدمات الإلكترونية: وهي الخدمات الإلكترونية الخارجية والداخلية الموجهة لعملاء ومنسوبي الصندوق.
2. مشاريع البنية التحتية: وتشمل مشاريع أمن المعلومات، الشبكات، الاتصال الصوتي والمرئي، ومركز البيانات.
3. مشاريع تطوير إجراءات تقنية المعلومات الداخلية: ويقصد بها المشاريع التي تركز على تطبيق أفضل الممارسات العالمية.

يعمل الصندوق حاليًا على استكمال أتمتة جميع إجراءاته لتعزيز قدراته في خدمة العميل بكفاءة وفاعلية، ومن أهم هذه المشاريع التي تدعم تحقيق هذا الهدف: نظام أتمتة إجراءات الأعمال الرئيسية ونظام تخطيط الموارد، إضافة إلى لوحة مؤشرات الأداء، كما تم توسعة وتطوير المركز الرئيس لبيانات الصندوق لزيادة كفاءته التشغيلية والتوسع المستقبلي. كما سيتم مستقبلاً إطلاق العديد من الأنظمة مثل نظام إدارة الإقراض، وإدارة علاقات العملاء، وتطوير تطبيقات جديدة للأجهزة الذكية.

مشاريع خطة التحول الرقمي

يولي الصندوق الصناعي استخدام التقنية الحديثة اهتمامًا بالغًا، ويقوم حاليًا بتنفيذ خطته الاستراتيجية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية استجابةً للقرارات السامية والمبادرات الحكومية بهذا الشأن وتحقيق خطة التحول الوطني 2020. حيث شارك الصندوق في القياس السابع للتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية لعام 1438/1439 هـ (2017م) وحقق إنجازًا متميزًا



أبرز مشاريع إدارة تقنية المعلومات

1. تجديد الحصول على شهادات الـ ISO9001, ISO27001, ISO20000 في مجال تقنية المعلومات.
2. الحصول على جائزة الحل الإبداعي لأتمتة إجراءات الأعمال على مستوى الشرق الأوسط من شركة (K2).
3. الانتهاء من الربط الإلكتروني مع (29) جهة حكومية.
4. أتمتة التقييم النهائي لطلب القرض.
5. أتمتة الموافقة على تمويل طلب القرض.
6. إطلاق خدمة الاستفسار عن تفاصيل القروض للجهات الحكومية.
7. إطلاق المرحلة الثانية من نظام تخطيط الموارد.
8. تقديم خدمة التصديق الرقمي.
9. إطلاق نظام إدارة المحتوى والوثائق بنسخته على الأجهزة المكتبية والذكية.
10. إطلاق نظام الاتصالات الإدارية (مراسلات) بنسخته على الأجهزة المكتبية والذكية.
11. أرشفة أكثر من نصف مليون وثيقة إلكترونياً.
12. تطوير نظام شهادة عدم الاقتراض.
13. تطوير نظام شكاوى العملاء.
14. تطبيق سياسات وإجراءات وأنظمة جديدة في أمن المعلومات.
15. توسعة وتطوير المركز الرئيس للبيانات.



موضوع تحت الأضواء



موضوع تحت الأضواء

دور الصناعة في النمو الاقتصادي

مقدمة

أسهمت الصناعة منذ الثورة الصناعية الأولى وبشكل كبير في التطور الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي، حيث كانت الصناعة مركز التحول الهيكلي في الاقتصاد، وسببًا مباشرًا في زيادة حجم الإنتاج وفرص العمل وتطور التقنية، الأمر الذي ساهم في تحقيق زيادة النمو الاقتصادي وثروات الأمم بصورة غير مسبوقة.

وتشكل المنتجات الصناعية حاليًا نحو (71%) من حجم التجارة الدولية في السلع، وقد تضاعف حجم الصادرات الصناعية العالمية أكثر من ثلاث مرات منذ مطلع العقد الماضي، حيث ارتفعت من (4,7) تريليون دولار في عام 2000م إلى حوالي (11,3) تريليون دولار عام 2016م.

وقد حولت المملكة العربية السعودية تركيزها إلى قطاعات أخرى غير النفط بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط التي أدت إلى التفاوت في الإيرادات، بالتالي القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. حيث تحتاج المملكة إلى الطاقة المستدامة وإلى استكشاف قطاعات جديدة لتحقيق النمو في المستقبل، والذي يتوقع أن يعتمد على الطلب على المعدات الصناعية والدفاعية والطاقة المتجددة والبنية التحتية لصناعة التعدين. بالإضافة إلى ذلك فإن المملكة بحاجة إلى توفير الكثير من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل، ولأولئك الذين هم على وشك الدخول لهذه السوق. لذا فإن الأنشطة التنموية كالصناعة تعتبر مطلبًا أساسيًا لتحقيق الازدهار الاقتصادي. وتشكل الصناعة حاليًا ما يقارب (12%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتقضى توجهات رؤية 2030 برفع مساهمتها إلى مستويات أعلى مع التركيز على التحول نحو الصناعات عالية التقنية وصولًا إلى مستوى الثورة الصناعية الرابعة. لذا تحتاج المشاريع القائمة والجديدة إلى رفع كفاءتها وفعاليتها باستمرار من خلال استخدام الآلات والتقنيات الحديثة والعمل على تطويرها، وهذا بدوره سيؤدي إلى تنمية القاعدة الصناعية في المملكة وإلى تمكين الصناعة من لعب دورها المحوري في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الصناعة والنمو: دليل عالمي

أشار تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنمو والتنمية، التابعة للبنك الدولي، عن استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة، إلى وجود سمات مشتركة بين البلدان التي حققت فترة طويلة من النمو المستدام، منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية، وتُعرّف هذه الفترة بأنها واحدة من فترات النمو المتواصل في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على (7%) سنويًا لمدة لا تقل عن 25 عامًا. وكانت عشر من أصل ثلاث عشرة قصة نجاح لدول حققت فترة طويلة من النمو المستدام، هي حالات النمو القائم على الصناعة ومن أبرز هذه الدول اليابان وكوريا والصين.

لم تحقق هذه البلدان هذا النمو السريع في الصناعة عن طريق المصادفة ولكن من خلال السياسات التي تبنتها لتوجيه القطاع الخاص لرفع مستوى وتنوع المنتجات المصنعة بشكل سريع. وشملت هذه السياسات تقديم الدعم اللازم له من خلال حمايته من المنافسة الأجنبية في السوق المحلية، ومنحه حوافز للتصدير، وتوفير أشكال متعددة من التمويل بشروط ميسرة. إضافة إلى القرارات المرتبطة بأسعار الفائدة وسعر الصرف والسياسات المتعلقة بتخصيص رأس المال والبنية التحتية وتنمية مهارات الأفراد، وهذه السياسات جميعها تستهدف تعزيز النمو السريع للقطاع الصناعي.

ويتمتع القطاع الصناعي بميزة فريدة وهي القدرة على توليد (عوائد ديناميكية متنامية). بعبارة أخرى، التصنيع ليس لديه القدرة فحسب على زيادة الإنتاج بنسبة أكثر من الزيادة في المدخلات (أي زيادة العوائد إلى الحجم) ولكن كلما كان معدل نمو الإنتاج الصناعي أسرع، تسارعت وتيرة نمو الإنتاجية في الصناعة وعلى نطاق الاقتصاد بوجه عام وبالتالي تحقيق عوائد ديناميكية متنامية.

وأكدت العديد من الدراسات التي طبقت على مجموعة من البلدان النامية وجود علاقة إيجابية بين النمو الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، على عكس القطاعات الأولية وقطاع الخدمات. ويعني هذا أن الصناعة هي المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق الفرص الوظيفية بينما يعتمد نمو القطاعات الأخرى، لا سيما العديد من قطاعات الخدمات، على الطلب المتزايد المستمد (والناتج عن) زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولذا، فإن النمو والفرص الوظيفية في معظم القطاعات الأولية وقطاع الخدمات لا تقود النمو في الناتج المحلي الإجمالي بل هي في الواقع تابعة له.

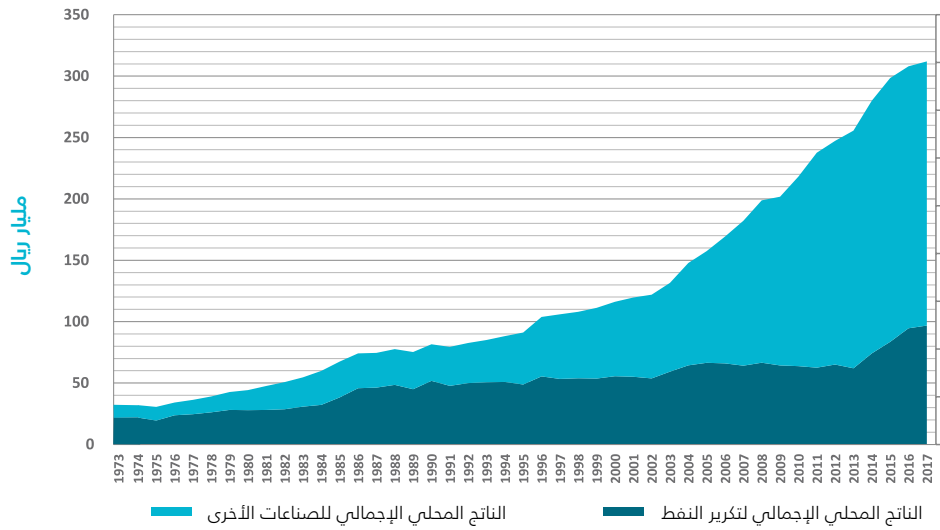
الصناعة في المملكة:

يعتمد الاقتصاد السعودي وبشكل كبير على النفط، حيث يشكل (72%) من الإيرادات الحكومية، وتشكل الصادرات النفطية (75%) من إجمالي الصادرات، كما يساهم القطاع بنسبة (43%) من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد الكبير

للاقتصاد السعودي على النفط والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتحولت العالمية الجديدة لمصادر الطاقة، دعت المملكة للتفكير في تعزيز دور القطاعات الأخرى المولدة للدخل، وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يتمتع بإمكانات كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل بفضل تشابكاته الاقتصادية مع معظم الأنشطة الاقتصادية.

وقد نما حجم القطاع الصناعي في المملكة من مستوى 32 مليار ريال عام 1974م إلى حوالي 312 مليار في عام 2017م. وشهد القطاع تحولاً هيكلياً واضحاً خلال هذه الفترة، حيث تطورت مساهمة الصناعات التحويلية (غير التكريرية) في الناتج الصناعي وبشكل متزايد من (32%) عام 1974م لتشكّل حوالي (69%) من حجم الناتج الصناعي في 2017م، وبلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعات طوال هذه الفترة حوالي (8.4%)، وهو يعد من أعلى معدلات النمو بين كافة الأنشطة الاقتصادية.

تطور هيكل الإنتاج الصناعي في المملكة (1974-2017م)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية غير النفطية (15%) خلال الفترة من 1984 إلى 2016م، وزادت مساهمتها إلى إجمالي الصادرات من (1.4%) إلى حوالي (21%) خلال نفس الفترة، وذلك رغم النمو الكبير في حجم الصادرات النفطية. وتحتل المملكة اليوم المرتبة 37 عالمياً في مؤشر التنافسية الصناعية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو، والمرتبة الثامنة ضمن الاقتصادات الصناعية الناشئة.

لكن هذه التطورات رغم أهميتها لا تزال دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الإمكانيات المتاحة لنمو القطاع الصناعي في المملكة. الأمر الذي تم أخذه بالحسبان في رؤية 2030 والتي تهدف لدفع القطاع الصناعي لمستويات أعلى.

دفع التصنيع

تتأثر قدرة التصنيع في الدول بحسب عوامل إنتاجها (نوعية العمالة ومواردها الطبيعية وتكلفة الطاقة والنقل وتوفر رأس المال). ويعتمد التصنيع على فهم توجهات الطلب والقدرة الإنتاجية، كما أن التقييم الواقعي لنقاط قوة الدولة ونقاط الضعف التي ينبغي التغلب عليها أمر ضروري. وفي حالة المملكة العربية السعودية، استمر الدخل بالارتفاع طوال العقد المنصرم إلا أن العمالة الوطنية منخفضة التكلفة ليست متوفرة، لذا يتعين على الصناعة في المملكة أن تتحول من الصناعات المعتمدة على العمالة إلى الصناعات التي تعتمد على رأس المال والتقنية، وهذه الصناعات في نهاية المطاف هي الصناعات التي تعتمد على البحث والتطوير.

وتعتمد استمرارية التنافسية الصناعية على الابتكار، الذي يُعد أهم العوامل المساهمة في نمو إنتاجية أي اقتصاد. وتركز سياسات تشجيع الابتكار الحكومية الفعالة عادة على النتائج والأداء. وهناك العديد



شكلت تحديًا لبعض المنتجين. كما هو الحال في كاليفورنيا التي تسببت لوائحها الصارمة لاستهلاك الطاقة ورفع أسعار الكهرباء إلى رفع تكاليف التصنيع، إلا أن سياسات توفير الطاقة تلك كانت بمثابة نعمة على اقتصاد الولاية بشكل عام، من خلال توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل المتاح.

ويتطلب تحقيق التنمية الصناعية التزامًا قويًا من قبل الدولة لتحقيق أهدافها التي رسمت بعناية من خلال الاستراتيجية الصناعية. ومن الأهمية بمكان تبني القطاع الخاص لهذه الأهداف، حيث إن تأييد القطاع الخاص لهذه الأهداف سوف يسهل تقبل السياسات الرامية لتحقيقها. هذا التكامل بين الدورين الحكومي والخاص سيساعد القطاع الصناعي على النمو وزيادة مساهمته في القيمة المضافة ونمو الصادرات وخلق فرص العمل، وسيظل مصدرًا هامًا للأعمال التجارية المبتكرة، وللنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

التقنية والتصنيع

التغيير هو السمة الثابتة الجديدة، والاقتصاد العالمي يتطور بشكل مستمر، كذلك يجب على المملكة مواكبة التطورات الجديدة. والفروقات في مستوى التقنية مسؤولة عن الاختلاف في المزايا النسبية بين الدول، ويفسر ذلك توجه أنشطة التصنيع في الدول المتقدمة لاستقطاب العمالة الماهرة. في حين تميل الدول النامية الأقل تقدمًا من الناحية التقنية إلى إنتاج السلع الأقل اعتمادًا على المهارة، وبالتالي، فإن إدخال التقنية الحديثة إلى هذه الدول سيخلق فرص عمل أكثر للقوى العاملة الأعلى مهارة.

من الطرق لدعم الابتكار منها تمويل البحوث والابتكارات في مجال الروبوتات والمواد، وهذه الابتكارات بدورها تخلق أسواقًا جديدة. كما يمكن أن يشمل التشجيع الحكومي ضمان ربط نتائج هذه الأبحاث والابتكارات مع الشركات القادرة على تسويقها كمنتجات.

من ناحية أخرى يستدعي الأمر أن تعمل الحكومة مع قطاع الصناعة والمؤسسات التعليمية للتأكد من أن المهارات المكتسبة في المؤسسات التعليمية تتناسب مع احتياجات سوق العمل، ولتجهيز الشباب للدخول في وظائف التصنيع. ومن ذلك تطوير برامج تدريب محددة يتم من خلالها الحصول على شهادات تلبي احتياجات الصناعة في المملكة وعلى مختلف المستويات. ومن الأهمية بمكان تجنب مواجهة قوى السوق بدعم الأجور، بل يجب التركيز بدلًا من ذلك على تطوير البنية التحتية والفنية المتقدمة للتدريب لنقل مهارات الشباب، التي تمكنهم من الارتقاء والمنافسة على وظائف ذات دخل ومهارات أعلى، بالإضافة إلى بناء الشبكات التي يسهل من خلالها ربط طالبي العمل بأصحاب العمل.

وفي سياق آخر تعد معرفة اقتصاديات الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة أمرًا بالغ الأهمية لتحديد خيارات السياسة الصناعية الصحيحة. وفي نفس الوقت يتعين على الشركات الصناعية التي يرتفع فيها استهلاك الطاقة، العمل على خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج، وتقليص حصة تكلفة الطاقة إلى إجمالي التكلفة. وتعتبر سياسة تشجيع ترشيد استهلاك الطاقة من السياسات الفعالة على مستوى الاقتصاد ككل، حتى وإن



خدمات البحث والتطوير لوسائل الإنتاج، وتطوير المنتجات وأبحاث السوق، والمبيعات والتسويق، وغيرها من المجالات. وفي مثل هذه البيئة نجد ان التدابير التقليدية للحفاظ على وظائف الإنتاج، مثل تقديم الدعم المباشر، لا تعالج الطريقة التي يتم بها خلق الوظائف من قبل قطاع الصناعات التحويلية. اليوم، يخلق قطاع الخدمات ثمانى من أصل عشر وظائف جديدة. وتخلق مقابل كل وظيفة في القطاع الصناعي ثلاث إلى أربع وظائف في القطاعات الأخرى. وعليه فإن تطوير القطاع الصناعي يتطلب رفع مستوى القطاعات الخدمية المساندة له قبل وأثناء وبعد عملية الإنتاج. هذا التكامل سيوجد الأرضية المناسبة للنمو الاقتصادي، وسيخلق المزيد من فرص العمل المجزية والمستدامة.

تاريخياً، كان الابتكار في التصنيع أكبر مساهم في نمو الإنتاجية لاقتصاد الدول. وسوف تستمر الابتكارات التقنية في تغذية الإنتاجية والنمو في العقود القادمة. لذا على رواد قطاع الصناعات التحويلية أن يشجعوا في تطوير أتمتة عمليات الإنتاج، والتحول نحو الصناعات عالية التقنية للانتقال بمستوى منتجاتهم إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وهو الأمر الذي تؤكد عليه توجهات رؤية المملكة 2030، والاستراتيجية الصناعية.

من الجوانب المهمة على المدى القريب أن تستقطب المملكة العمالة عالية المهارة إليها، وأن يتم الاعتماد على الأتمتة كوسيلة للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة الأقل مهارة، وبهذه الطريقة، تتمكن من تحويل نمط قطاعها الصناعي إلى الاعتماد على التقنيات المتطورة التي تدار بواسطة العمالة عالية المهارة ذات الأجور المجزية، والتي ستكون بدورها جاذبة للشباب السعودي، كما حصل بالفعل في الصناعات النفطية وصناعة البتروكيماويات والتي تعد فيها نسبة السعودة من أعلى المعدلات.

العمالة عالية المهارة توجد حيث يتوفر رأس المال المعرفي، وباستيعابها لهذه المعرفة يزداد رصيد البلاد مما يعرف بالرأسمال البشري، والذي يقاس بعدة أساليب، لكن أكثرها شيوعاً هو البحث والتطوير أو عدد براءات الاختراع الصادرة في بلد ما. ويستخدم نموذج رأس المال المعرفي على نطاق واسع لدراسة القرارات المتعلقة بتحديد الشركات متعددة الجنسيات للمواقع التي تستثمر بها على المستوى الجزئي، وهو ما يلقي بتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يستخدم نموذج رأس المال المعرفي لتحديد الميزة النسبية لبلد ما في التجارة الدولية على المستوى الكلي من خلال شرح سبب وجود ميل لدى الدول المتقدمة لإنتاج سلع كثيفة رأس المال (التقنية)، في حين أن الدول النامية تميل بشكل أكبر لإنتاج سلع تعتمد بشكل أكبر على العمالة.

التقنية جعلت عملية التصنيع أكثر اعتماداً على رأس المال وأقل اعتماداً على العمالة، لا سيما في الدول المتقدمة حيث ترتفع تكلفة العمالة. لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى عدد أقل من العمالة في منطقة الإنتاج، لكنها تحتاج المزيد منهم في مجال



إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق
للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ (٢٠١٧ م)

إحصاءات النشاط الإقراضي للصندوق للعام المالي 1438/1439 هـ (2017م)

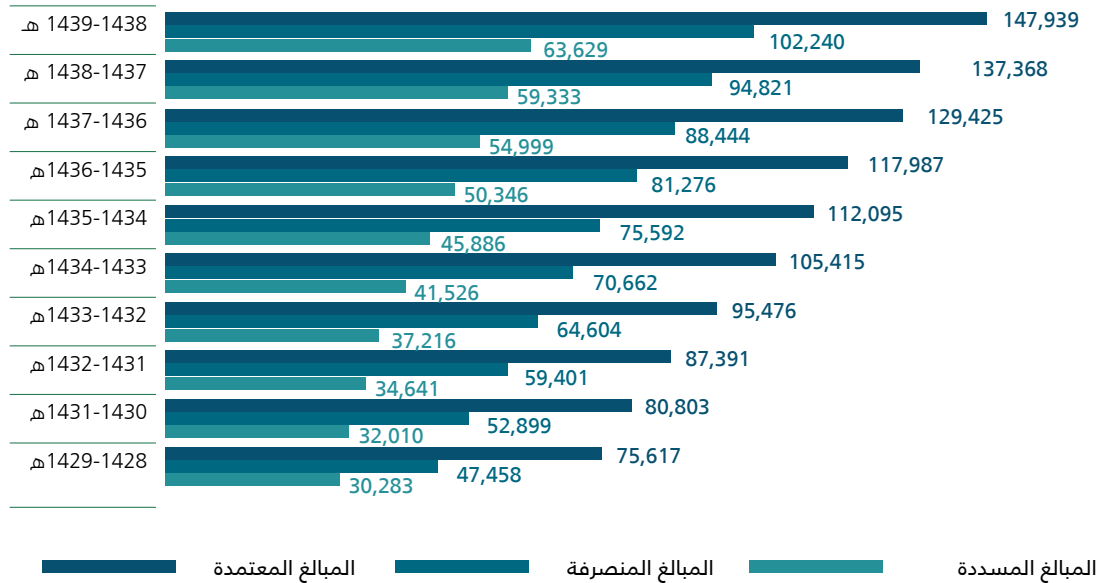
جدول رقم (1)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

السنة	المبالغ المسددة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المعتمدة
1428/1429 هـ	30,283	47,458	75,617
1430/1431 هـ	32,010	52,899	80,803
1431/1432 هـ	34,641	59,401	87,391
1432/1433 هـ	37,216	64,604	95,476
1433/1434 هـ	41,526	70,662	105,415
1434/1435 هـ	45,886	75,592	112,095
1435/1436 هـ	50,346	81,276	117,987
1436/1437 هـ	54,999	88,444	129,425
1437/1438 هـ	59,333	94,821	137,368
1438/1439 هـ	63,629	102,240	147,939

الشكل رقم (1)

قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)



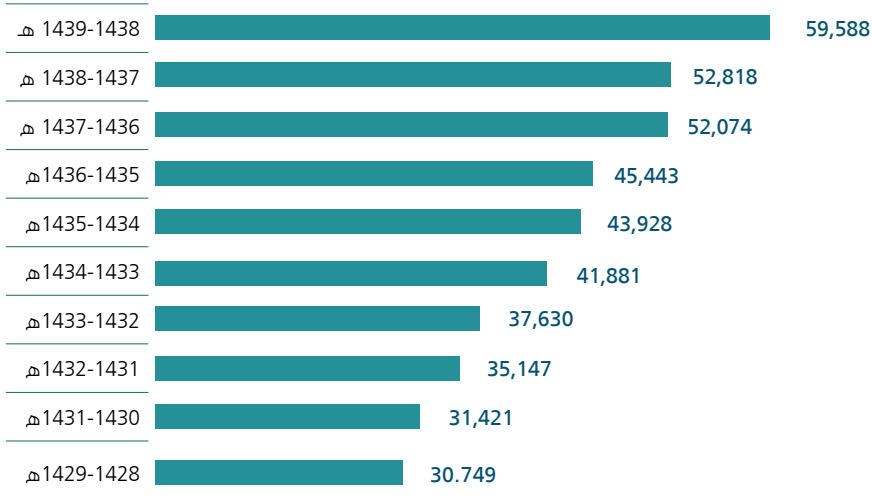
جدول رقم (2)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)

السنه	قيمة القروض
1428/1429 هـ	30,749
1430/1431 هـ	31,421
1431/1432 هـ	35,147
1432/1433 هـ	37,630
1433/1434 هـ	41,881
1434/1435 هـ	43,928
1435/1436 هـ	45,443
1436/1437 هـ	52,074
1437/1438 هـ	52,818
1438/1439 هـ	59,588

الشكل رقم (2)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



الصناعات الكيماوية



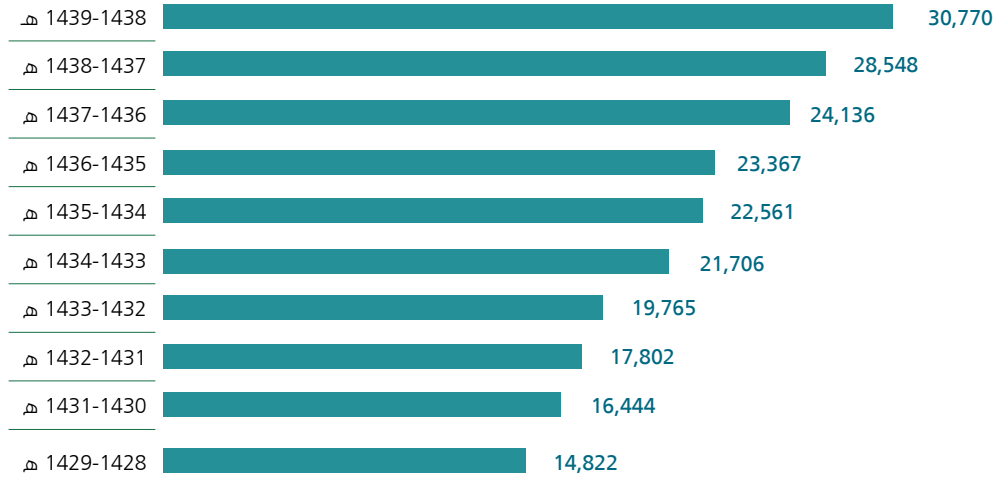
جدول رقم (3)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية
(بملايين الريالات)

السنة	قيمة القروض
1428/1429 هـ	14,822
1430/1431 هـ	16,444
1431/1432 هـ	17,802
1432/1433 هـ	19,765
1433/1434 هـ	21,706
1434/1435 هـ	22,561
1435/1436 هـ	23,367
1436/1437 هـ	24,136
1437/1438 هـ	28,548
1438/1439 هـ	30,770

الشكل رقم (3)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)



الصناعات الهندسية



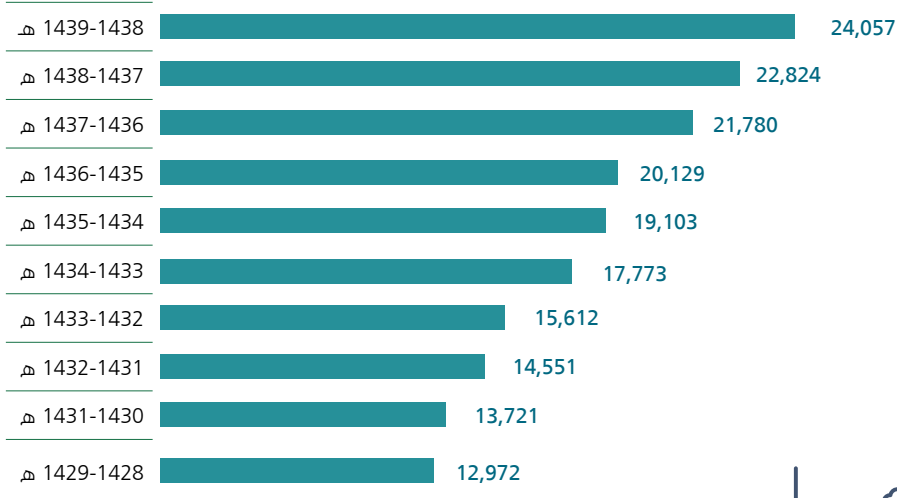
جدول رقم (4)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية
(بملايين الريالات)

السنة	قيمة القروض
1428/1429 هـ	12,972
1430/1431 هـ	13,721
1431/1432 هـ	14,551
1432/1433 هـ	15,612
1433/1434 هـ	17,773
1434/1435 هـ	19,103
1435/1436 هـ	20,129
1436/1437 هـ	21,780
1437/1438 هـ	22,824
1438/1439 هـ	24,057

الشكل رقم (4)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



الصناعات الاستهلاكية



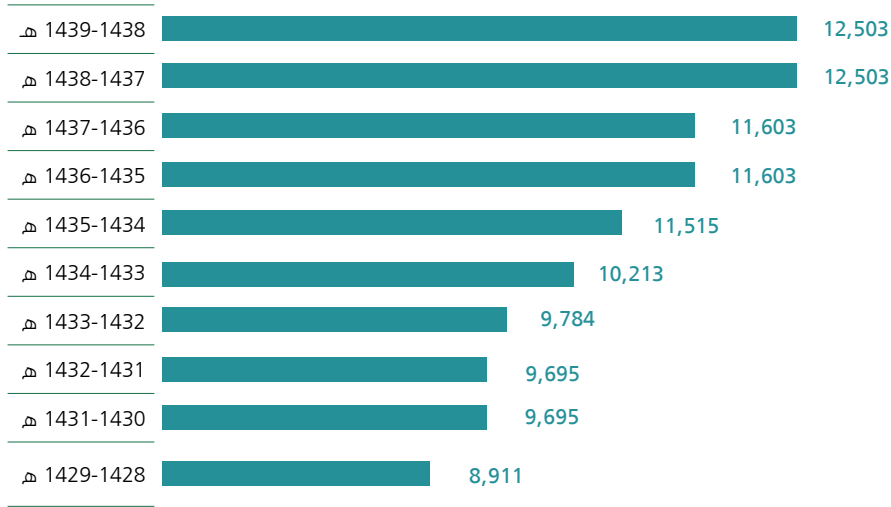
جدول رقم (5)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت
(بملايين الريالات)

السنة	قيمة القروض
1428/1429 هـ	8,911
1430/1431 هـ	9,695
1431/1432 هـ	9,695
1432/1433 هـ	9,784
1433/1434 هـ	10,213
1434/1435 هـ	11,515
1435/1436 هـ	11,603
1436/1437 هـ	11,603
1437/1438 هـ	12,503
1438/1439 هـ	12,503

الشكل رقم (5)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)



صناعة الأسمنت



جدول رقم (6)

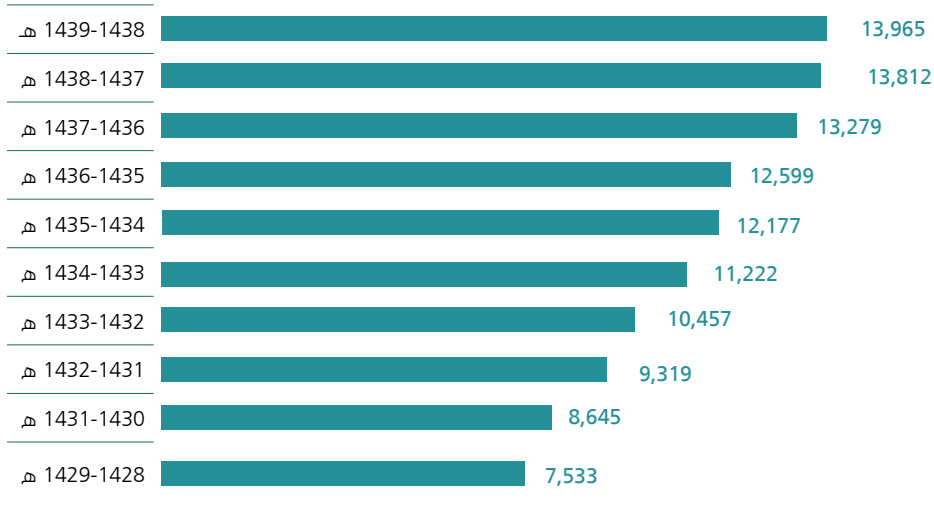
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

السنة	قيمة القروض
1428/1429 هـ	7,533
1430/1431 هـ	8,645
1431/1432 هـ	9,319
1432/1433 هـ	10,457
1433/1434 هـ	11,222
1434/1435 هـ	12,177
1435/1436 هـ	12,599
1436/1437 هـ	13,279
1437/1438 هـ	13,812
1438/1439 هـ	13,965

الشكل رقم (6)

القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى

(بملايين الريالات)



صناعة مواد البناء الأخرى



جدول رقم (7)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

المجموع التراكمي	خلال عام 1438/1439 هـ (2017م)	القطاع
844	34	الصناعات الاستهلاكية:
398	18	المواد الغذائية
93	3	المرطبات والمشروبات
86	4	النسيج
25	0	منتجات الجلود والمواد البديلة
26	2	المنتجات الخشبية
65	4	الأثاث الخشبي
114	3	منتجات الورق
37	0	الطباعة
801	42	الصناعات الكيماوية:
377	22	الكيمويات
50	8	منتجات النفط والغاز
24	0	منتجات المطاط
350	12	منتجات البلاستيك
485	7	صناعة مواد البناء:
18	3	المنتجات الخزفية
78	3	منتجات الزجاج
389	1	مواد البناء الأخرى
33	0	صناعة الأسمنت:
852	33	الصناعات الهندسية:
525	23	المنتجات المعدنية
104	8	الماكينات والآلات
152	1	المعدات الكهربائية
71	1	معدات النقل
93	4	الصناعات الأخرى:
*3108	120	المجموع

* منها (648) مشروعًا تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

جدول رقم (8)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية
(بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	خلال عام 1438/1439 هـ (2017م)	القطاع
24,057	1,233	الصناعات الاستهلاكية:
13,775	753	المواد الغذائية
2,666	280	المرطبات والمشروبات
2,521	65	النسيج
141	0	منتجات الجلود والمواد البديلة
303	11	المنتجات الخشبية
521	35	الأثاث الخشبي
3,903	89	منتجات الورق
227	0	الطباعة
59,588	6,770	الصناعات الكيماوية:
47,653	5,719	الكيماويات
4,298	831	منتجات النفط والغاز
847	0	منتجات المطاط
6,790	220	منتجات البلاستيك
13,965	153	صناعة مواد البناء:
1,965	19	المنتجات الخزفية
3,822	29	منتجات الزجاج
8,178	105	مواد البناء الأخرى
12,503	0	صناعة الأسمت:
30,770	2,222	الصناعات الهندسية:
20,513	1,645	المنتجات المعدنية
1,513	536	الماكينات والآلات
3,621	4	المعدات الكهربائية
5,123	37	معدات النقل
7,056	193	الصناعات الأخرى
**147,939	*10,571	المجموع

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (120) مشروعًا جديدًا وتوسعة (17) مشروعًا قائمًا.

** منها (15,147) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

جدول رقم (9)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام 1438/1439 هـ (2017م)	المجموع التراكمي
الرياض	42	1116
مكة المكرمة	28	731
المدينة المنورة	16	160
القصيم	1	79
المنطقة الشرقية	22	790
عسير	4	59
تبوك	1	14
حائل	2	39
جازان	2	41
نجران	0	27
الباحة	0	14
الجوف	1	25
الحدود الشمالية	1	13
المجموع	120	*3108

* منها (648) مشروعًا تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

جدول رقم (10)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة

(بملايين الريالات)

المنطقة	خلال عام 1438/1439 هـ (2017م)	المجموع التراكمي
الرياض	1,168	27,632
مكة المكرمة	1,713	24,791
المدينة المنورة	4,519	20,059
القصيم	7	1,647
المنطقة الشرقية	2,943	60,544
عسير	111	1,265
تبوك	46	620
حائل	16	2,306
جازان	13	4,160
نجران	0	1,256
الباحة	0	60
الجوف	7	349
الحدود الشمالية	28	3,250
المجموع	*10,571	**147,939

* اعتمدت للمساهمة في تمويل (120) مشروعًا جديدًا وتوسعة (17) مشروعًا قائمًا.

** منها (15,147) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.



نُمكن.. لنصنع

الصندوق
الصناعي



صندوق التنمية الصناعية السعودي
Saudi Industrial Development Fund